الإجراءات المنهجية لاستخدام تحليل المضمون في بحوث الإعلام

Methodological procedures for using content analysis in media research

1-د/ نجيب بخوش*
2-د/سامية سراي

1-كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية-جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر
2-كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية-جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر

تاريخ الاستلام: 2020/08/28؛ **تاريخ المراجعة**: 2020/10/25؛ **تاريخ القبول**: 2020/11/15

ملخص:

تتعدد الأساليب البحثية المستخدمة في الدراسات الإعلامية، نظرا لتنوع الحقول البحثية في علوم الإعلام والاتصال. وتعد أداة تحليل المضمون أداة هامة لاستنطاق المضمون الإعلامي.

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى التركيز على الإجراءات المنهجية المتعلقة بالجانب التطبيقي في استخدام تحليل المضمون (المحتوى) في البحوث الإعلامية. فتحليل المحتوى من الأدوات البحثية الأساسية في الدراسات الإعلامية، وينفرد بخصائص معينة عن باقي الأدوات. ويستلزم إتباع خطوات منهجية محددة ومتسلسلة للوصول إلى نتائج علمية دقيقة. فعدم التمكن من بعض خطواته، قد يؤثر سلبا على مصداقية نتائج هذه الدراسات.

الكلمات المفتاح : إجراءات منهجية؛ تحليل المضمون؛ بحوث الإعلام

Abstract:

There are many research methods used in media studies, due to the diversity of research fields in the sciences of information and communication. The content analysis is an important tool for investigating media content.

Through this paper, we aim to focus on methodological procedures related to the practical aspect of using content analysis in media research. Content analysis is one of the main research tools in media studies, and it has certain characteristics that are unique to other tools. It requires following specific and sequential methodological steps to reach accurate scientific results. Failure to complete some of its steps may negatively affect the reliability of the results of these studies.

Keywords: Methodological procedures; Content analysis; Media Research

* أستاذ محاضر أ، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، n.bekhouche@univ-biskra.dz

مقدمة:

يعتبر تحليل المضمون من بين الأدوات الأساسية المستخدمة في البحوث الإنسانية والاجتماعية، وبالأخص في دراسات الإعلام والاتصال، ولاستخدامه في البحث العلمي يجب إتباع مجموعة من الخطوات المترابطة. إذ أن بناء كل مرحلة له علاقة وطيدة بالمرحلة السابقة، والتي تليها. لهذا، فإن أي خلل على مستوى أي خطوة، سيؤثر سلبا على باقي الخطوات، مما ينعكس سلبا على مصداقية النتائج المتوصل إليها. إن الهدف من هذه الورقة البحثية ليس مجرد سرد للخطوات العملية لتحليل المضمون، وإنما الوقوف عند أهم الضوابط المنهجية التي يجب على الباحث التقيد بها أثناء استخدامه لأداة تحليل المضمون، وهذا من خلال مختلف الخطوات الإجرائية المتبعة. ومن خلال هذا التقديم نستطيع تحديد اهم ما سياتي في هذه الورقة البحثية نذكر مايلي؛ **ما هو تحليل المضمون؟ وما هي إجراءاته؟**

أولا. تعريف تحليل المضمون:

اجتهد كثير من الباحثين في تعريف هذه الأداة وبيان المجالات والأغراض التي تستخدم فيها، فحسب برلسون (Berelson)، وهو من الرواد في هذا المجال، يعرّف تحليل المضمون بأنّه : «أسلوب بحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنتظم، والكمي للمحتوى الظاهر للاتصال»(Jean DE BONVILLE, 2000, p9). ويحدد كابلان (Kaplan) الهدف منه بقوله: «يهدف تحليل المضمون إلى التصنيف الكمي لمضمون معين، وذلك في ضوء نظام للفئات صُمّم ليعطي بيانات مناسبة لفروض محدودة خاصة بهذا المضمون» (أحمد رشدي طعيمة،1987، ص22). تحليل المضمون، هو أيضا عملية إعلامية تتحول فيها المادة الاتصالية إلى عينات قابلة للتلخيص والمقارنة عن طريق استخدام قانون الفئات الموضوعي والمنهجي (تعريف بيزلي Paisely) (عظيمي، 2010، ص81).

بناء على هذه التعريفات، يمكن تحديد أهم خصائص أداة تحليل المضمون، وهي أن يكون التحليل موضوعيًا، منظمًا، وكميًا. فأما الموضوعية فتشير إلى الحياد والدقة في وضع فئات التحليل بما يسمح لعدد من الباحثين بتطبيقها على المضمون نفسه وأن يصلوا إلى النتائج نفسها. وأما مطلب التنظيم فمؤداه أنّ كل المضمون المتعلق بالمشكلة موضع البحث ينبغي أن يحلّل على ضوء كل الفئات الموضوعة. كما ينبغي أن يهدف التحليل إلى الحصول على بيانات متصلة بمشكلة علمية أو بغرض علمي، إذ ينبغي أن يكون في قدرة الباحث التعميم من نتائج تحليل المضمون. أما الوصف الكمي فأحيانًا يُشار إليه بكلمة عددي، أو بكلمة أكثر . أقل . متزايد . وعمومًا فهو يدور حول تقديم صيغة إحصائية لعناصر المضمون. وأخيرًا فإنّ أداة تحليل المضمون تركز على الصورة الظاهرية أو الصريحة للمضمون، وليس ما وراء المفاهيم ومقولات المحتوى (ياسين وآخرون، 1985، ص19)

ينظر البعض إلى الموضوعية والكمية والنظامية على أنها مميزات لتحليل المضمون كأداة بحثية، بينما ينظر إليها البعض الآخر على أنها محددات أساسية ينبغي توافرها في تحليل المضمون. ويعالج البعض الآخر هذه المحددات بوصفها قضايا إشكالية في تحليل المضمون تثير شكوكا حول علميته كأسلوب بحثي. ورغم اختلاف التسميات والمنطلقات إلا أن هناك اتفاق عام على أن الموضوعية والكمية والنظامية هي خصائص يتميز بها تحليل المضمون دون الأدوات و الأساليب البحثية الأخرى، وفي نفس الوقت فإنها تمثل محددات أو شروط يجب الالتزام بها في تحليل المضمون، وبقدر ما تميز هذه المحددات تحليل المضمون بقدر ما يمثل إشكاليات يجب حلها والانتباه إليها. (نصر،2000، ص 22)

إن الغرض الأساسي وراء استخدام أداة تحليل المضمون يكمن في إخراج عملية قراءة النصوص من نطاق الحدس الذاتي والانطباع الشخصي في فهمها، أي إبعاد ذاتية الباحث في هذه العملية، وتجنب الاعتماد على التأويل الفردي في إنجازها (بن مرسلي، 2003، ص260). وبالتالي فالهدف الأساسي من هذا الاستخدام هو الحرص على أن يكون التحليل موضوعيًا، من خلال إتباع خطوات علمية دقيقة، وشاملا في حصر جميع عناصر الموضوع المدروس، ومنهجيًا (منتظمًا) في إتباع قواعد مضبوطة صارمة غير قابلة للتغيير، وكميًا في اعتماد أسلوب القياس الحسابي أثناء التعبير عن النتائج.

ثانيا. إجراءات تحليل المضمون:

يمر تحليل المضمون بمجموعة من الخطوات المتصلة ببعضها بشكل وثيق، بعضها يشترك فيها مع أدوات البحث الأخرى، والبعض الآخر خاص فقط بأداة تحليل المضمون.

1- الإجراءات المنهجية العامة:

تتعلق بضبط الإشكالية، والقيام بالتحليل المبدئي، إلى جانب تحديد مجتمع البحث والعينة.

1-1 تحديد مشكلة البحث وصياغة الفروض أو التساؤلات:

يجب أن يتم تحديد هذه العناصر بدقة، بحيث يكون لدى الباحث مبرر كاف ومقنع لاستخدام تحليل المضمون في دراسته، لأن هذه الخطوة هامة جدا، سوف يترتب عليها تحديد وحدات وفئات التحليل بشكل دقيق، ويتم الاستعانة

بالتحليل المبدئي، وهو تحليل كيفي، يتم على عينات أصغر من الوثائق لتحقيق عدد من الوظائف المرتبطة بالاقتراب من المشكلة العلمية وفروضها، وإجراءات التحليل، فالتحليل المبدئي يحقق نوعا من الألفة بين الباحث ووثائق التحليل وبياناتها.

إن التحليل المبدئي يساعدنا كذلك في وضع التساؤلات والفرضيات، وكمثال على ذلك: لنفترض مثلا أن الباحث يريد دراسة موضوع التناول الإعلامي للانتخابات الرئاسية من خلال النشرات الإخبارية التلفزيونية دراسة تحليلية على عينة من النشرات الإخبارية الرئيسية للتلفزيون الجزائري وقناة الشروق الإخبارية. حيث يقوم الباحث بوضع مجموعة من التساؤلات قبل الاطلاع على العينة والقيام بالتحليل المبدئي، كأن يضع سؤالا حول طبيعة اللغة المستخدمة، ومؤشراتها مثلا: العربية الفصحى، الدارجة، الأمازيغية. ولكن بعد الاطلاع على عينة من النشرات التي يريد دراستها من خلال القناتين، يلاحظ أن اللغة المستخدمة هي الفصحى فقط. مما يؤدي به إلى إلغاء هذا التساؤل.

2-1 منهج الدراسة:

يندرج استخدام تحليل المضمون ضمن الدراسات الوصفية، هذه الأخيرة التي لا تقتصر على مجرد جمع البيانات الإحصائية، وإنّما يمتد مجالها إلى تصنيف البيانات والحقائق، وتفسيرها وتحليلها تحليلاً شاملاً، واستخلاص نتائج ودلالات مفيدة. (حسين، 1976، 123) لذلك، يتم الاعتماد على منهج المسح بشكل أساسي للإجابة على إشكالية وتساؤلات الدراسة.

يعتبر منهج المسح من أنسب المناهج العلمية ملاءَمة للدراسات الوصفية بصفة عامة، ذلك أنه يستهدف تسجيل وتحليل، وتفسير الظاهرة، بعد جمع البيانات اللازمة والكافية عنها وعن عناصرها، من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمة التي تحدد نوع البيانات ومصدرها، وطرائق الحصول عليها. (عبد الحميد، 1997، ص93)

يتم المسح على مستويين:

المستوى الأول: وهو المسح الوصفي الذي يستهدف الحصول على الحقائق والمعلومات التي تساعد على فهم الظاهرة، ولكنه لا يجيب على التساؤلات المطروحة.

المستوى الثاني: وهو المسح الوصفي التفسيري الذي لا يقف عند حد الوصف، وإنما يصل إلى تحليل البيانات، واستخلاص النتائج. (مصطفى عمر، د.س، ص217)

أهم ما يميز منهج المسح في إجراءاته المنهجية، بالإضافة إلى الخطوات المنهجية العامّة، ما يلي:

– تحديد نوع العينة وحجمها ومفرداتها، لأنّ نوع العينة وحجمها قد يختلف باختلاف التصميم المنهجي للمسح.

– تصميم هيكل الاستقصاء، أو الاستبيان، واختبار صدق الأدوات المنهجية.

– جمع البيانات.

– فرز وتنقية البيانات.

– ترميز البيانات بما يتفق ووسيلة تصنيفها وتبويبها.

– تصنيف البيانات وتفسيرها.

إن التصميم المنهجي لإجراءات المسح يؤثر في تحديد نوع العينة، وحجمها، وأسلوب جمع البيانات، وبالتالي أسلوب التعامل الإحصائي مع هذه البيانات. (عبد الحميد،1997، ص ص94-95).

كما يتم اللجوء إلى استخدام الأسلوب المقارن في بعض الدراسات التي تتطلب ذلك. سواء التي تدرس أكثر من وحدة عينة (مثلا: جريدة الشروق اليومي، والوطن الناطقة باللغة الفرنسية، والشعب)، أو تلك الدراسات التي تدرس وحدة عينة واحدة، لكنها تقارن بين تناولها لموضوع معين في فترات زمنية مختلفة.

3-1 تحديد مجتمع البحث:

يقصد به تحديد الموضوع الذي سيدرسه الباحث بأبعاده المكانية والزمانية (راسم محمد الجمال، 1999، ص227). ويشمل جميع عناصر ومفردات المشكلة أو الظاهرة قيد الدراسة (عليان، غنيم، 2000، 137). والمجتمع الكلي في بحوث التحليل، هو مجموع المصادر التي نشر أو بث فيها المحتوى المراد دراسته خلال الإطار الزمني للبحث، فهو جميع الأعداد التي صدرت من الصحيفة أو مجموع الصحف التي يتم اختيارها خلال فترة الدراسة، أو جميع البرامج الإذاعية، أو التلفزيونية التي بثت خلال فترة الدراسة.

1–4 وحدة العينة:

تتكون عينة البحث من مجموعة من المفردات التي ستخضع للبحث والدراسة، وهذه المفردات هي التي يطلق عليها وحدات العينة، يجب الاستناد إلى أسباب موضوعية في عملية الانتقاء.

مثال: قد يكون مجتمع البحث هو الصحافة المكتوبة، ثم نختار منها عدد محدد من الصحف لدراستها. وقد يكون مجتمع البحث القنوات التلفزيونية الجزائرية، فنختار منها قناتين واحدة عمومية، والأخرى تنتمي إلى القطاع الخاص.

وهنا على الباحث أن يأخذ بعين الاعتبار مدى إمكانية توفر هذه العينة، وسهولة الوصول إليها. إذ عادة ما يتحمس الطلبة والباحثون لدراسة ظاهرة أو موضوع معين من خلال مضامين إعلامية محددة، لكن فيما بعد يتضح لهم عدم توفر العينة (مثلا حصص سمعية بصرية غير متوفرة عبر الأنترنت أو اليوتيوب)، أو أن الوصول إليها يستلزم قطع مسافات طويلة (كأرشيف الصحف والمجلات مثلا)، في حين أن إمكانياتهم وظروفهم لا تسمح لهم بذلك.

1–5 تحديد العينة:

يشكل جمع المعطيات إحدى الصعوبات الأولى في تحليل مضمون وسائل الإعلام. ولا يرجع السبب في ذلك إلى صعوبة العثور على المعطيات، بل لأنّه من السهل أن "نغرق" في وفرة الإنتاجات الخطابية لوسائل الإعلام، وتنوعها، وما قد يحملنا عليه ذلك من انتقائية (موران، 2009، ص11).

على الباحث أن يقرر الفترة الزمنية التي سيختارها لدراسته، والتي ستخدم أهدافها، وفي البحوث التي تناولت تحليل مضمون الصحف يفضل إتباع أسلوب العينة لاختصار الطريق أمام الباحث، وحتى تمكنه من التحكم في الموضوع أكثر، والوصول إلى نتائج دقيقة إلى حد أقصى، لأن إتباع طريقة الحصر الشامل لمادة غزيرة، تسبب متاعب للباحث، ربما يفقد فيها السيطرة على الموضوع تمامًا (شوتري، 1984، ص11). من الأساليب المستخدمة: أسلوب العينة العشوائية البسيطة، أو المنتظمة (الأسبوع الصناعي)، العينة العشوائية الطبقية.

على الباحث كذلك أن ينتبه من الوقوع في خطأ التحيز، والذي ينجم عادة عن وقوعه تحت تأثير معين يجعله منحازًا لفكرة معينة، فيقوم باختيار عينات تتلاءم مع هذا التأثير، وتعمل على تحقيقه، وكلما كان حجم العينة كبيرًا، كلما كان تمثيلها أفضل لمجتمع الدراسة، وكانت النتائج أفضل وأكثر دقة. (عليان، غنيم، 140).

لقد جرت العادة في البحوث التي تناولت تحليل المضمون استخدام أسلوب العينة لاختصار الطريق أمام الباحث، وحتى تمكّنه من التحكم في الموضوع أكثر، والوصول إلى نتائج دقيقة إلى حد أقصى، لأنّ إتباع طريقة الحصر الشامل لمادة غزيرة، تسبب متاعب للباحث، ربما يفقد فيها السيطرة على الموضوع تمامًا (شوتري، ص11). إلا أنّ أسلوب الحصر الشامل يعد أكثر دقة، ويضمن للباحث الإلمام بكل جوانب الموضوع رغم صعوبته في بعض الأحيان.

ويؤكّد الباحثون على أن أفضل استخدامات تحليل المضمون وأكثرها فائدة، هي التي تركز على ملاحظة ودراسة الاتجاهات والتغييرات التي تطرأ على المضمون الإعلامي. لذلك، فإن التحليل الزمني للرسائل الإعلامية التي يقدّمها مصدر واحد عبر فترة زمنية طويلة، تساعد في الاستدلال على مدى انتقال الأفكار التي ينطوي عليها المضمون، وثباتها أو تغيرها خلال الفترة الزمنية. (حسين، 1995، ص 244)

2- ترميز بيانات التحليل:

يقصد بهذه العملية مجموعة المراحل التي يتم من خلالها تحويل محتوى المضمون المراد دراسته إلى وحدات قابلة للعد والقياس. تتضمن هذه العملية: تصنيف المحتوى وتحديد فئاته، تحديد وحدات التحليل، تصميم استمارة جمع البيانات.

2-1 فئات التحليل:

يقول بيرلسون : «إن تحليل المضمون تكمن قيمته في قيمة فئاته» (عبد الرحمان، 1982، 92).

إن عملية تحديد فئات تحليل المضمون وإعدادها، أهم خطوة يجب على الباحث أن يوليها الاهتمام الأكبر. والفئات هي التي يتم تصنيف المعلومات تبعًا لها، وتختلف من موضوع إلى آخر، يجب أن تكون واضحة وشاملة ومكيفة بشكل جيد مع مشكلة البحث والمضمون الذي اشتقت منه (الجمال، 1999، ص 213).

وتنقسم فئات التحليل إلى قسمين رئيسيين:

- **الأول:** يمثل مجموع الفئات التي تصف كيفية أو أسلوب تقديم أو عرض المحتوى، وتهتم بالإجابة عن السؤال: كيف قيل؟ من بينها:

* **فئة شكل المادة الإعلامية:** في الصحف مثلا الأنواع الصحفية: كالخبر، التعليق، العمود....

* **فئة المساحة والزمن:** تحسب بالسنتمتر المربع بالنسبة للمساحة المكتوبة، والثانية أو الدقيقة بالنسبة للسمعي البصري (البرامج الإذاعية و التلفزيونية).

* **فئة اللغة المستخدمة:** قد تقسم الى: لغة فصحى: لغة عامية أو لغة عربية، لغة أجنبية...

* **فئة الموقع:** بالنسبة للصحافة مثلا الصفحة الأولى، الصفحة الثالثة، الصفحة الأخيرة....

– **الثاني:** يمثل مجموع الفئات التي تصف المعاني والأفكار التي تظهر في المحتوى، وهي الفئات التي تهتم بالإجابة عن السؤال: ماذا قيل؟ نذكر منها:

* **فئة المصدر:** لمعرفة الجهة، أو الشخص الذي تنسب إليه المعلومة.

* **فئة الموضوع:** هي الفئة الأكثر استخدامًا في دراسات تحليل المضمون، حيث يتم تقدير درجة الأهمية والتركيز النسبي الذي توليه المادة الإعلامية للنقاط المختلفة في المضمون، ويتم تقسيم كل موضوع رئيس إلى مواضيع فرعية (مؤشرات)، لتجيب على التساؤل الأساسي الخاص بالموضوع أو مجموعة المواضيع التي تدور حولها المادة الإعلامية. (حسين، 1976، ص265)

* **فئة الفاعل:** تساعد في تحديد الأشخاص والجماعات التي لها دور معين من خلال المضمون.

* **فئة السمات:** تستخدم لتحديد السمات الشخصية مثل السمات الأولية كالجنس، السن، المهنة، والسمات النفسية والاجتماعية.

* **فئة الجمهور المستهدف:** للكشف عن الجماعات التي يوجه إليها المحتوى أو المادة الإعلامية

* **فئة الاتجاه:** من الضروري بعد تحديد المواضيع التي تدور حولها مادة الاتصال، الكشف عن اتجاه هذا الاتصال: هل هو سلبي، إيجابي، أو محايد؟ ويمكن التعبير عنه بمؤيد، معارض، محايد. (عبد الرحمان، ص 25)

إن مرحلة تحديد الفئات ووضع التعريفات الإجرائية لها، تعد خطوة حاسمة في تحليل المضمون، إذ تحتاج إلى تركيز كبير أثناء عملية القراءة أو المشاهدة أو الاستماع للعينة (حسب طبيعة العينة مقروءة أو سمعية بصرية). لأن الباحث ملزم عند استخدام فئة الموضوع بتفتيت مضمون العينة إلى مجموعة من الأفكار مثلا (إذا كان يعتمد على وحدة الفكرة

كوحدة للتسجيل)، ثم يحاول دمج الأفكار المتشابهة معا ليستخرج الأفكار الرئيسة، وهي الأكثر ورودا، ويضع لها مؤشراتها، ومن ثم يعمل على تقديم التعريفات الإجرائية لها. كل هذا يحتاج إلى محاولات كثيرة للوصول إلى نتيجة منطقية ومرضية.

إنّ اختيار الفئات يكون وفق الإشِكالية المطروحة، والتساؤلات التي يريد الباحث الإجابة عنها. إلا أن كثرة الفئات التي يدرسها الباحث لا تعكس بالضرورة جودة البحث، بل قد تشتت جهود الباحث. إذ عليه أن يركز على فئات محددة تخدم أهداف دراسته بشكل دقيق.

2-2 وحدات التحليل:

لما كان تحليل المضمون وصفا كميا لعناصر الموضوع، فمن الضروري أن يتم تقسيم هذا المضمون إلى وحدات أو فئات أو عناصر معينة، حتى يمكن القيام بدراسة كل عنصر أو فئة منها، وحساب التكرار الخاص بها. ويجب التفرقة في تحديد وحدات التحليل بين مستويين لأغراض تحقيق الصدق والثبات المنهجي في عملية التحليل:

- **وحدة التسجيل**: هي أصغر وحدة في المحتوى يختارها الباحث لأغراض التحليل، ويخضعها للعد والقياس، يعبر ظهورها أو غيابها، وتكرارها، عن دلالة معينة في رسم نتائج التحليل (عبد الحميد،1997، ص 150). تتمثل هذه الوحدات في: وحدة الكلمة، وحدة الموضوع، وحدة الشخصية، وحدة الفكرة، هذه الأخيرة تمثل أهم وحدات تحليل المضمون وأكثرها إفادة، وتعتبر إحدى الدعامات الأساسية في تحليل المواد الإعلامية، والدعائية، والاتجاهات، والمعتقدات.

- **وحدة السياق**: هي وحدات لغوية داخل المحتوى، تفيد في التحديد الدقيق لمعاني وحدة التسجيل التي يتم عدّها أو قياسها، فهي الوحدات الأكبر التي يتكون بناؤها من وحدات التسجيل. فالفقرة وحدة سياق للفكرة التي ترد ضمنها. وقد تكون الفقرة وحدة تسجيل إذا تمحورت حول فكرة واحدة، فيصبح بذلك المقال الذي يحتويها وحدة للسياق.

- **وحدة العد**: بالنسبة لطريقة العد، فتعتبر "**وحدة التكرار**" من أكثر الوحدات شيوعًا في تحليل المضمون، حيث تشير إلى تسجيل عدد المرات التي تتكرر فيها الأفكار. وهناك وحدة السنتمتر مربع إذا اعتمدنا على قياس مساحة المادة المكتوبة في الصحف مثلا، ووحدة الزمن تحسب بالثانية أو الدقيقة تستخدم مع المضامين السمعية البصرية.

3- صدق وثبات التحليل:

يعتبر من ضرورات تصميم المقاييس والأدوات المنهجية أن يتأكد الباحث من أن هذه المقاييس والأدوات صالحة لتحقيق الأهداف التي أعدت من أجلها، وبأنها ستنقل بدقة وموضوعية صورة الواقع البحثي والتجريبي أمام الباحث، بحيث يمكن الاعتماد على هذه الصورة في التفسير والتعميم.

لذلك، يقوم الباحث بإجراء عدد من الاختبارات التي تجعله يتأكد من هذه الأمور، حتى يطمئن إلى أن الأداة أو المقياس قد تجاوز إلى حد كبير الأخطاء الخاصة بالتصميم والتطبيق، التي تؤثر في صلاحية المقياس أو الأداة ودقتها (حسين، 1976، ص309).

ويكاد يجمع الخبراء والباحثون على صعوبة تجاوز هذه الأخطاء تجاوزًا مطلقًا، ولكن الممكن هو تقليل الخطأ بنسبة كبيرة بحيث يطمئن الباحث إلى دقة النتائج والثقة فيها.

أ – صدق التحليل:

يقصد باختبار صدق أداة جمع المعلومات والبيانات مدى قدرتها على أن تقيس ما تسعى الدراسة إلى قياسه فعلاً، بحيث تتطابق المعلومات التي يتم جمعها بواسطتها مع الحقائق الموضوعية، وبحيث تعكس المعنى الحقيقي والفعلي للمفاهيم الواردة في الدراسة بدرجة كافية، أي أن اختبار الصدق يسعى لتأكيد صحة أداة البحث أو المقياس المستخدم في الدراسة وصلاحيته – سواء في جمع البيانات أو قياس المتغيرات – بدرجة عالية من الكفاءة والدقة (سمير محمد حسين، 1995، ص 314).

ولتحقيق درجة عالية من الصدق، يجب التحديد الدقيق لفئات التحليل والوحدات، وتعريف كل فئة ووحدة تعريفًا دقيقًا واضحًا شاملاً متفقًا عليه، ثم عرضها على مجموعة من المحكمين للحكم على مدى صلاحيتها، قصد إثرائها والتحقق من علميتها، وإبداء الملاحظات التي يمكن أن تزيدها وضوحًا ودقة.

ب – ثبات التحليل:

تتمثل مسألة الثبات فيما أورده الباحثون باد (Budd) وثورب (Thorp) ولويس (Lewis) من «أن الباحثين الذين يستخدمون نفس التقنيات على نفس المواد يتوصلون (إن كانت أدواتهم المنهجية تتمتع بالثبات) أساسًا إلى نفس

النتائج» (عزي، 1989، ص46). وتطرح مسألة الثبات نفسها في طور التصميم المنهجي، إذ يتساءل الباحث إذا ما كانت المنهجية المستخدمة تتمتع بالثبات، ومن ثم بالعلمية؟ وللثبات مفهوم واحد يلتقي عنده البحث العلمي، ومع ذلك تتفاوت أساليب التحقق منه من مجال إلى آخر، كما يتفاوت الإحساس بأهميته من دراسة إلى أخرى.

ويتفق خبراء تحليل محتوى الإعلام على أن أنسب اختبارات ثبات التحليل هي التي تتم بطريقة إعادة الاختبار، أو تعدد المحكمين أو القائمين بالاختبار. ويفضل في هذه الحالة تعدد الاختبارات بواسطة محكمين اثنين على الأقل على نفس مادة التحليل بنفس تعليمات الترميز وقواعده (عبد الحميد، 2000، ص 424)، ثم تقدير ثبات الترميز من خلال تطبيق معادلة من المعادلات التي وضعها خبراء تحليل المحتوى.

ومن المعادلات التي تمكن من قياس درجة الثبات في دراسة ما، نجد معادلة هولستي (Holesti) (طعيمة، 1987، ص181):

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{ن (متوسط الاتفاق بين المحكمين)}}{\text{1+(ن–1) (متوسط الاتفاق بين المحكمين)}}$$

حيث ن : عدد المحكمين.

4- جمع البيانات الكمية وتفريغها:

تتم هذه الخطوة على مرحلتين (عبد الحميد،1997، ص153): الأولى تستخدم فيها استمارة التحليل لجمع البيانات الخاصة بكل وثيقة، وبعد التأكد من تحليل جميع الأعداد المشكلة لمادة الدراسة، تأتي المرحلة الثانية المتمثلة في تفريغ هذه البيانات في الجداول الخاصة بكل تصنيف على حدة، بحيث تكون هذه الجداول على مستويين:

- جداول عامة (كلية) خاصة بكل فئة على حدة.

- جداول تفصيلية (جزئية) تخص عناصر فئات الموضوع.

ثم يتم عرض البيانات بطرائق إحصائية بحساب التكرارات، واستخراج النسب المئوية، مع رسوم توضيحية خاصة بالجداول العامة.

5- **التفسير والاستدلال (التحليل الكيفي):**

وهي المرحلة الأخيرة التي يجيب فيها الباحث على كل التساؤلات المرتبطة بأهداف الدراسة، والتفسير لا يتم بمعزل عن النتائج الكمية التي يتوصل إليها الباحث من خلال الإجراءات المنهجية حتى لا ينحرف بأهداف الدراسة ومتطلباتها. إلا أن الشائع لدى العديد من الباحثين هو الاكتفاء بالقراءة الوصفية الكمية للجداول دون إعطاء تفسيرات واضحة ذات عمق ودلالة لهذه النتائج والأرقام. لهذا نجد البعض يستغرق وقتا طويلا في جمع العينة ثم ضبط الفئات وتعريفاتها الإجرائية، والقيام بعملية التفريغ. لكنه في الأخير يفقد هذا الجهد قيمته كونه لم يتبعه التفسير اللازم. وهذا مرده إما عدم تحكم الطالب بشكل جيد في المدة الزمنية المخصصة لدراسته (خصوصا على مستوى الماستر ودكتوراه LMD)، حيث يركز على الجانب النظري وجمع العينة وتفريغ البيانات، فيجد نفسه في الأخير يسابق الزمن لإنهاء موضوع بحثه. أو أن الباحث لم يدرك بشكل جيد أهمية التفسير.

والواقع أن إضافة التحليل الكيفي، الذي يُعد إسهامًا أساسيًا للمدرسة الفرنسية، هو الذي يجعل تحليل المضمون أداة أكثر عمقًا وفاعلية في البحث العلمي (عبد الرحمان، ص 107).

خاتمة:

إن استخدام أية أداة بحثية في الدراسات الإعلامية، يتطلب من الباحث التحكم الجيد في إجراءاتها العملية. وهو الأمر ذاته الذي ينطبق على استخدام أداة تحليل المضمون أو المحتوى في تحليل مضامين وسائل الإعلام. إن إغفال أية خطوة، أو عدم دقة تحديد عناصر معينة، يؤدي حتما إلى الإخلال بنتائج البحث. لهذا على الباحث الذي يستخدم أداة تحليل المضمون أن يكون ملما بكافة الخطوات الإجرائية، وأن يكون مدركا منذ البداية للصعوبات المرتبطة ببعض العناصر تحديدا مثل تحديد العينة التي قد يجد صعوبة في الوصول إليها، أو ضبط الفئات التي قد تأخذ منه وقتا طويلا، وهذا حتى يمكنه إتمام بحثه في المدة الزمنية المحددة دون ضغط أو ارتباك، ضمن الأطر المنهجية والعلمية المطلوبة.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1– أحمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

2– أحمد رشدي طعيمة، **تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية: مفهومه، أسسه، استخداماته**، القاهرة، دار الفكر العربي، 1987.

3– أحمد عظيمي، **دعاية الكراهية**، الجزائر: الشروق للإعلام والنشر،2010.

4– حسني محمد نصر، **الاتجاهات الحديثة في تحليل المضمون في بحوث الصحافة المعاصرة**، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2000.

5– راسم محمد الجمّال، **مقدّمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية**، مركز جامعة القاهرة، 1999.

6– ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي**، ط1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.

7– سمير محمد حسين، (1976)، **بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ**، القاهرة، دار الفكر العربي، 1976

8– سمير محمد حسين، **دراسات في مناهج البحث العلمي**، ط2، القاهرة، عالم الكتب، 1995.

9– السيد أحمد مصطفى عمر، (د. س)، **البحث الإعلامي: مفهومه وإجراءاته ومناهجه**، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس.

10– السيد يسين وآخرون، **تحليل مضمون الفكر القومي العربي**، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.

11– صوفي موران، **ملاحظة وتحليل وفهم خطاب الصحافة اليومية**، ترجمة: عبد المجيد جحفة، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.

12– عواطف عبد الرحمن، **تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية**، القاهرة، 1982.

13– محمد عبد الحميد، **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 2000

14– محمد عبد الحميد، **بحوث الصحافة**، ط2، القاهرة، عالم الكتب، 1997.

ثانيا: المقالات:

1– عزي عبد الرحمن، (**تحليل المضمون ومسألتا الصدق والثبات**)، المجلة الجزائرية للاتصال، جامعة الجزائر، العدد 3، 1989.

ثالثا: رسائل الماجستير:

1– أحمد شوتري، **صحافة الأطفال في الجزائر دراسة في تحليل المضمون**، رسالة ماجستير، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 1984.

رابعا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Jean DE BONVILL,(2000), **L'analyse de contenu des medias**, de la problématique au traitement statistique, Bruxelles, De Boeck Université.